مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (405-426) 2024م

الشَّاهد الشِّعري في كتاب سيبويه من شعر عمر بن أبي ربيعة (جمعاً ودراسة)

أ. عائشـــة عبد الله أحمد[1]، عبد الرؤوف محمد عبد الساتر[2]
[1] قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إجدابيا، ليبيا.
[2] طالب دراسات عليا(ماجستير)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
aishaabdullah92625@uoa.edu.ly

The Poetic Evidence in Sibawayh's Book from the Poetry of Omar Ibn Abi Rabi'ah (Compilation and Study)

Aisha Abdullah Ahmed[1], Abdulraouf Mohammed Abdulsater[2]
[1]Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ajdabiya University, Libya
[2]Graduate Student (Master's), Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

تاريخ الاستلام:28-07-2024 تاريخ القبول: 15-08-2024 تاريخ النشر: 04-09-2024

الملخص:

يمثّل الشِّعر أرقى أشكال البلاغة والفصاحة، كما أنَّ له دوراً بارزاً في استخدامه كمصدر أساسي في تفسير القرآن الكريم، وتقعيد القواعد النَّحويَّة، ويحاول هذه البحث أن يتناول بالدِّراسة الشَّواهد الشِّعرية التي استشهد بها سيبويه في كتابه، من شعر عمر بن أبي ربيعة، وذلك من خلال بيان تلك الشَّواهد وجمعها وترتيبها، وفقاً لأبواب النَّحو، ثم تناولها بالدَّراسة والتَّحليل، وتنبع أهمية الدِّراسة من كونها تتعلق بمسألة الشَّاهد النَّحوي، وما له من أهمية عظيمة في تقعيد القواعد النّحوية وتفسيرها، ووقع الاختيار على شعر عمر؛ لكونه أحد أبرز الشُّعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم في كتابه، فضلاً عن انتمائه لقبيلة قريش التي تميَّزت بفصاحتها، وكانت من أولى القبائل التي أخذ عنها العلماء.

وفي سبيل ذلك قُسِّمت الدِّراسة بعد المقدِّمة إلى مبحثين: تناول الأول منهما الشَّواهد الشِّعريَّة، من حيث تعريف الشَّاهد الشِّعري وبيان مكانته، وذكر مقاييس الشَّاهد الزمانية والمكانية، وأمّا المبحث الثَّاني: فكان لدراسة الشَّواهد الشِّعريَّة، وتحليلها وتفصيل آراء العلماء فيها، ومن أجل ذلك كان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرض للنَّصِّ، ويحلِّله في ضوء معطيات التُّراث، هو المنهج الذي يناسب هذا البحث.

الكلمات الدالة: الشّاهد، الشِّعر، عمر بن أبي ربيعة، الكتاب، سيبويه.

Abstract

Poetry represents the highest forms of eloquence and rhetoric and plays a prominent role as a primary source in the interpretation of the Quran and in the foundation of grammatical rules. This study aims to examine the poetic evidence cited by Sibawayh in his book, specifically from the poetry of Omar Ibn Abi Rabi'ah. The study seeks to collect, organize, and analyze these poetic references according to grammatical categories.

The significance of this study stems from its focus on the concept of "grammatical evidence" and its crucial role in establishing and interpreting grammatical rules. The choice of Omar's poetry is due to his prominence as one of the poets frequently cited by Sibawayh in his book and his affiliation with the Quraysh tribe, known for its linguistic eloquence and being among the first tribes from which scholars learned.

The study is divided into two main sections following the introduction. The first section discusses poetic evidence, defining it, highlighting its significance, and outlining the temporal and spatial criteria of the evidence. The second section focuses on analyzing these poetic references and detailing scholars' views on them. To achieve this, the descriptive-analytical method, which presents and analyzes the text in light of the heritage context, is deemed appropriate for this research.

Keywords: Poetic ,Evidence, Omar Ibn Abi Rabi'ah, Sibawayh, Book.

المقدمة:

الحمد لله حمدا لا يوافيه العدد وسبحانه رافع السموات بلا عمد، والصلاة والسلام وكفى، على نبينا رسول الهدى محمد الأمين، وعلى آله وصحبه، ثُمَّ بعد:

يحفل تاريخ النَّحو العربي بعديد الشخصيَّات النَّحوية، ولا غرو في أنَّ سيبويه من أهمِّ تلك الشَّخصيات النَّحويَّة ، وأنَّ كتابه هو أول كتاب وصل إلينا كاملاً في النَّحو والصَّرف، وقد بوَّبه مؤلفه على وفق ما ارتأى من تبويب، ويعدُّ النبع الصافي الذي اعتمد عليه مَنْ جاء بعده من النُّحاة.

وللشَّواهد أهمية كبيرة في هذا الكتاب، فعليها بُنيت القاعدة النَّحوية، وبها استدلّ العلماء على صدق قواعدهم وإثباتها، وورد في كتاب سيبويه منها شيء كثير، إذ ذهب العلماء إلى أنَّ فيه ألفاً وواحداً وخمسين شاهداً شعرياً، منها ما عُرف قائله، ومنها ما لم يُعرف، وهي تمتدُّ في زمنها من العصر الجاهلي حتى أوائل العصر العباسي.

ويعدُّ الشَّاعر الأموي عمر بن أبي ربيعة المخزومي الذي تزعمَّ مدرسة الغزل الحضري في إقليم الحجاز، من أبرز الشُّعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم في أبواب متفرقة من كتابه، ولذا وقع الاختيار عليه، فكان هذا البحث تحت اسم: (الشَّاهد الشِّعري في كتاب سيبويه من شعر عمر بن أبي ربيعة) (جمعاً ودراسة)، متناولاً الشَّواهد الشِّعرية التي وردت في كتاب سيبويه، وجمعها ودراستها .

وممّا دفع الباحثان إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عدَّة نوجزها في ما يأتي :

- الأهمية البالغة لكتاب سيبويه، حيث يشكِّلُ المصدر الأول الذي اعتمد عليه النُّحاة، كما أن قضية الشَّواهد النَّحوية هي إحدى القضايا التي شغلت تفكير كثير من الباحثين واهتمامهم.

– يعدّ الشّعرُ مصدراً هامًّا من المصادر التي اعتمدها العلماء العرب في تقعيد قواعد العربية، وقد كان اهتمامهم بالشِّعر قديماً كقِدَم الشِّعر نفسه.

– أهميَّة شعر عمر بن أبي ربيعة في دراسة اللغة والنَّحو، وتأتي هذه الأهمية من ناحيتين:

الأولى: أنَّ نسب عمر المخزومي من قبيلة قريش، التي كانت أولَّ قبيلة أخذ العلماء عنها، حيث كانت – كما ذكر السيوطي[1] نقلاً عن أبي نصر الفارابي– أجود العرب في انتقائها الأفصحَ من الألفاظ، والأسهلَ عند النُّطق على اللِّسان، والأحسنَ في السَّماع، والإبانة عمَّا في النَّفس، حتى قِيْلَ عن عمر: لم يكن في قريش أشعرَ منه[2].

الثَّانية: أنَّ عمر ينتمي إلى الطبقة الثَّالثة، التي تضمُّ الشُّعراء الإسلاميين، الذين عاشوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وجرير، وهذه الطبقة قد صحَّح علماء اللغة والنَّحو الاحتجاج بشعر شعرائها[3]، فقد اهتمَّ سيبويه بشعر عمر بن أبي ربيعة، حيث احتجَّ به ثلاث عشرة مرَّة في كتابه[4].

أهداف البحث: تتجلَّى أهداف البحث في ما يأتي:

– جمع الشَّواهد النَّحوية التي استشهد بها سيبويه من شعر عمر بن أبي ربيعة.

– ضبط وتوثيق الأبيات (الشَّواهد)، التي تنسب إليه.

– كتابة الشَّواهد بالرِّواية الصحيحة وتحليلها.

– الوقوف على ما إذا وُجدت لعمر أبياتٌ استشهد بها سيبويه على مسائل صرفية في كتابه أم لا.

وأمَّا عن المنهج الذي استُخدِم في الدِّراسة، فتمثل في:

– استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي التَّحليلي، الذي يعرض للنَّصِّ في ضوء التراث، ويحلِّله في ضوء معطياته.

– الاعتماد في تخريج الشَّواهد على كتاب سيبويه، وعلى نسختين من ديوان عمر بن أبي ربيعة بتحقيقين مختلفين، إحداهما لشيخ المحققين: محمد محي الدين عبد الحميد، والأخرى بتحقيق فائز محمد.

– وضع عنوان لكلِّ مسألة يردُّ فيها الشَّاهد.

– إيراد النَّصِّ الذي ورد فيه الشَّاهد في كتاب سيبويه، ولكننا لم نلتزم ذلك في الشَّواهد جميعها؛ نظراً لطول النُّصوص الواردة قبل الشَّاهد، فاكتفينا بذكر الباب الذي ورد فيه الشَّاهد عند سيبويه.

– ترتيب الشَّواهد على حسب ترتيب أبواب النَّحو في الألفية.

– الاعتماد في دراسة الشَّواهد، وتحديد وجه الاستشهاد على كتب عدَّة، من أهمها الكتب التي عُنِيَتْ بشرح الشَّواهد النَّحوية الآتية: (شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، شرح أبيات المغني للبغدادي، وخزانة الأدب، وغيرها من مطولات كتب النحو: كالمغني اللبيب، والهمع، إضافة إلى شرح التَّسهيل لابن مالك).

الدِّراسات السَّابقة: لا يخفى على المطلِّع تعدَّد وتنوَّع الدِّراسات والأبحاث، التي تناولت مسألة الشواهد الشِّعرية، ولعل في مقدمتها: دراسة الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، بعنوان شواهد الشِّعر في كتاب سيبويه، وهي دراسة شاملة لكل الشواهد

---

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ، تح: عبدالحكيم عطية، دار البيروتي، ط2،(2006م)، ص 46.

[2] ينظر عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذَّهب في أخبار مَنْ ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1،(1986)،1/ 101.

[3] ينظر عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 6/1.

[4] سيأتي الحديث عن مواضعها في كتاب سيبويه مفصّلة في المبحث الثَّاني.

الشِّعرية من شعراء العرب، التي استشهد بها سيبويه على المسائل النَّحوية والصرفية المختلفة، حيث قام الباحث بتبويبها وفق أبواب النحو، ثم شرع بعدها في سرد الشواهد الدَّالة على ذلك الباب.

وأمَّا عن دراستنا الحالية فهي تركز بوجه خاص على الشواهد الشعرية، التي استدل بها سيبويه من شعر عمر ابن أبي ربيعة في كتابه، وتناولها بالدَّرس والتَّحليل، وذكر آراء العلماء فيها تفصيلاً

خطَّة البحث:

تكوَّن البحث من مقدمة ومبحثين: عرض الباحثان في المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة له، وأهم المصادر التي اعتمداها في الدراسة، إلى جانب تفصيلات خطة البحث، وأمَّا المبحث الأوَّل فتناول بالدِّراسة تعريفاً موجزاً بالشَّاعر موضوع البحث، وكذلك التَّعريف بالشَّاهد الشِّعري ومكانته، ومقاييس الشَّاهد الزَّمانية والمكانيَّة.

في حين خُصِّصَ المبحث الثَّاني لدراسة : شواهد سيبويه من شعر عمر بن أبي ربيعة، متناولا الموضوعات السبعة الآتية على التوالي : المرفوعات، النواسخ، الفاعل، المفاعيل، العوامل، العطف، العدد.

ثم بعد ذلك تأتي الخاتمة بأبرز ما خلص إليه البحث من نتائج، تلتها قائمة المصادر والمراجع.

وبعد هذا العرض لمحتويات البحث، نسأل الله– تعالى – أن يجد هذا العمل القبول، وأن يجعله في درجة العلم النافع، إنه وليُّ الإجابة، بيده الخير وهو على كلِّ شيء قدير.

المبحث الأول:

أولاً : تعريف موجز بالشَّاعر:

هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة، بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، بن يقظة بن مرة بن كعب، بن لؤي بن غالب، بن فهر بن مالك بن النضر، وهو قريش بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، بن إلياس بن مضر، بن نزار بن معد، بن عدنان من بني مخزوم، إحدى بطون قبيلة قريش، ويلتقي في نسبه مع الرَّسول –صلَّى الله عليه وسلم– في جده السَّادس، مُرَّة بن كعب، ويلتقي مع الصحابي خالد بن الوليد في جده المغيرة بن عبد الله.

ولد سنة 23 هـ/ 644م، في الليلة التي تُوفي فيها عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فقيل حينها : أي حقٍّ رُفع، وأي باطل وُضع، وتوفي سنة 93هـ/ 711م[1].

شاعر مخزومي قرشي، ولم يكن في قريش أشعر منه، كان كثير الغزل والنَّوادر، ولُقِّبَ بالعاشق، يُكنَّى أبا الخطاب، وأبا حفص، ولُقِّب بالمغيري، نسبة إلى جدِّه المغيرة.

أحد شعراء الدولة الأموية، ويعدُّ من زعماء فن التغزل في زمانه، وهو من طبقة جرير والفرزدق والأخطل.

ويتميز شعره في الغزل بالجدل والحوار الجميل بينه وبين النساء، وهو رقيق المعاني حسن السبك، كان واحداً من الشُّعراء المجددين الذين أعطوا القصيدة الغزلية ميزات فنية عدة: كالقصّ والحوار، وترقيق الأوزان الصالحة للغناء.

ثانياً: تعريف الشَّاهد الشِّعري:

تُؤلف الشَّواهد جانباً مهمَّاً في النَّحو، حيث إنَّها موضع استنباط القاعدة، إذ كان النَّحوي يتخذُّ الشَّاهد الشّعري حجَّة له في إثبات صحة القاعدة النَّحوية، أو تجويز ما خالف القياس، والردَّ على المخالِفِ له، ودحض رأيه، وإظهار ضعف مذهبه

[1] ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، ، دار صادر، بيروت، ط 1، (1994)، 3/436– 439.

النَّحوي، أو عدم جوازه؛ ولذا فإن دراستها وكيفية استشهاد النحويين بها يبين الأسس التي ارتكز عليها النحويون، وما طرأ على النَّحو من تغيير وتطور في مسيرته الطويلة[1].

أ/ تعريف الشَّاهد لغةً:

عُنيت المعاجم العربية بتعريف كلمة (الشَّاهد)، فقال الخليل: " الشاهد هو النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ." وذكره في تفسير قوله ـ عز وجل ـ :"وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ" [سورة البروج، الآية 3] ، والمشهود يُقصد به يوم القيامة[2]

وجاء في لسان العرب تعريف الشَّاهد بأنَّه: اللِّسان، وذلك من قولهم: "لفلان شاهد حسن، أي عبارة جميلة". والشَّاهد أيضا: المَلَك[3]، وكلمة شاهد تعني حاضر خلاف الغائب لقوله ـ عليه السَّلام ـ في الحديث الشَّريف: "ليبلغَ شاهِدُكُم غائبَكم"[4].

ب/ تعريف الشَّاهد اصطلاحاً:

هو ما يُجاءُ به من كلام عربي فصيح؛ ليشهد بصحةِ نسبةٍ، سواء كانت لفظاً، أو صيغةً، أو عبارة، أو دلالة إلى العربية[5]، ويرى الدكتور سعيد الأفغاني أنَّ الاحتجاج ـ الذي هو في حقيقته الاستشهاد ـ معناه: إقرار صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو جملة، بدليل منقول، ثبتتْ صحَّة سنده إلى عربيٍّ فصيح، سليم السجيَّة. [6]

ثالثاً : الشَّواهد الشِّعريَّة ومكانتها:

لعلّ من كبرى صور الدِّراسات اللُّغوية العربية، الاحتجاجَ بالشَّاهد النَّحوي؛ وذلك لما له من شأن عظيم في إبراز معاني الكلمات، ودلالاتها المختلفة من جهة، وفي التَّأصيل لما بُنيت عليه العربية من قواعد، من جهة أخرى[7].

وقد كان الاستشهاد بالشِّعر في أول الأمر؛ لتوضيح دلالات الألفاظ القرآنية، ثمَّ اتَّسع الأمر فيما بعد وتفرَّع، فصار الشِّعر مادة يُستشهدُ بها في ميدان الدِّراسات المختلفة: الصوتية والنَّحوية والدِّلالية، بل صار مادة للاستشهاد على الحياة العربية كُلِّها[8]، وهذا ما أشار إليه ابن عبَّاس بقوله: "إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب"[9]؛ العرب"[9]؛ حتى إنَّه كان يُنشِد الشِّعر مستشهداً به، إذا سُئِل عن شيء من القرآن.

وهذه الأهمية ذاتها تُفهم من كلام ابن فارس، الذي أشار فيه إلى أنَّ الشِّعر يمثِّل ديوان العرب، الذي حُفِظت به أنسابهم، وعُرِفَتْ به مآثرهم، ومن خلاله تُعُلِّمت اللُّغة، وهو حجَّتهم فيما أشكلَ عليهم من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسوله الكريم، وحديث الصحابة والتَّابعين [10].

---

[1] ينظر: عبد الجبار حلوان ،الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ص:6.

[2] الفراهيدي، كتاب العين، تح: د. مهدي إبراهيم المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، 198/3.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة " شهد" ، دار صادر، بيروت(2005م) ، ط:4، 154/8.

[4] ابن ماجة، السنن، دار إحياء التراث العربي، حديث رقم235، 861/3.

[5] محمد حسن حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:51.

[6] ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت،(1987م) ص:6.

[7] ينظر عمَّار مصطفاوي، الشَّاهد النَّحوي مصادره وأهميته في الدرس النَّحوي العربي، مجلة عود الندَ الثقافية الشهرية، تصدر عن د. عدلي الهواري، العدد: 97، لندن، 2014م.

[8] خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، ط2، (1989م)، ص:270.

[9] ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل للطباعة والنشر، ط:5 (1981م) 30/1.

[10] ينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العالمية، بيروت، ط:1، (1998م)، 399/2.

ويذكر ابن رشيق في السِّياق نفسه، متحدِّثاً عن أهمية الشِّعر: بأنَّه من أكبر علوم العرب، وأغناها حظوةً، وأجدر بقبول شهادته وتمثيل إرادته، لعظيم مزيَّته، وشرف أبيّته، وعزِّ أنفته، وسلطان قدرته[1].

ولا ريب في أنَّ ما ورد من أقوال سابقة كلُّها يدلِّل على اهتمام العرب الكبير بالشِّعر، فهو ديوان العرب، وسجلهم، الذي كان ينقل مناقبهم ومثالبهم، فكان لهم اعتناءٌ خاصٌّ بالشِّعر كما هو معلوم، بل كانت لهم رواية بعضُها يُشبه رواية أهل الحديث، فكان يكون للشَّاعر راوٍ، ولذلك الراوي راوٍ آخر، فتتسلَّسلُ الرِّواية في الشِّعر على طريقة أهل الحديث كما هو معلوم.

رابعاً : مقاييس الشَّاهد الشِّعري :

حرص اللُّغويُّون على لغة القرآن الكريم أيَّما حرص، ومخافةً من أن يتسرَّب اللَّحن إليها، فقد وضعوا مقاييس في منتهى الدِّقَّة، استخدموها في جمع المادة اللُّغوية، التي يتوجَّبُ التَّعويلُ عليها في دراسة اللُّغة، حيث قيَّض الله لها رجالًا انتقوها وصفَّوها، فحدُّوا لها حدودًا زمانيةً، وحدودًا مكانيَّة، فلم يقبلوا الاستشهاد بشعر كلِّ أحد، فلم يقبلوا الاستشهاد بأشعار من كان مُحاذيًا لأطراف الشَّام والعراق؛ لأنَّه قريبٌ من الرُّوم والفرس فربما تأثَّر بهم، فأخذوا الأشعار من جزيرة العرب، ومِن صُلب الجزيرة، ووضعوا لها مقاييس معينة، هي:

أولاً: المقياس الزَّماني:

التَّحديد الزَّماني لعصر يسمى عصر الفصاحة، يجوز السَّماع من نصوصه والاستشهاد بها على القواعد، ولذا يسمى عصر الاستشهاد، وقد وقع اختيار النُّحاة على فترة تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي، وتنتهي بنهاية القرن الثَّاني الهجري[2].

وقد قسَّم علماؤنا الشُّعراءَ المحتجَّ بشعرهم إلى أربع طبقات، وهي كالآتي[3]:

– **الطَّبقة الأولى:** طبقة الشُّعراء الجاهليين، وتشمل الشُّعراء الذين عاشوا قبل الإسلام في الجاهلية، ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، وأعشى ميمون.

– **الطَّبقة الثَّانية:** طبقة الشُّعراء المخضرمين، وتشمل الشُّعراء الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، أمثال :حسَّان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة.

– **الطَّبقة الثَّالثة:** طبقة المتقدمين من الشُّعراء، ويُطلق عليهم الإسلاميُّون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كالفرزدق، وجرير.

– **الطَّبقة الرَّابعة:** طبقة الشُّعراء المولَّدين، ويُقال لهم أيضاً المحدثون، كابن بُرد، وأبي نواس.

وقد أشار السُّيوطي إلى هذا التَّصنيف في الاقتراح عندما ذكر بأنَّ: الشِّعر قد خُتم بإبراهيم بن هرمة، فهو آخر من اُحْتُجَّ بشعره من الشُّعراء [4].

وقد ترَّتب على هذا الشَّرط الزَّماني إجماع النُّحاة على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى والثَّانية، أمَّا الطبقة الثَّالثة فوقع فيها خلاف، فعلى الأرجح صحَّة الاستشهاد بشعرها، غير أنَّ بعض النُّحاة واللغويين كأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي

---

[1] ينظر العمدة، 16/1.

[2] ينظر تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،(2000م)، ص:89.

[3] ينظر البغدادي، خزانة الأدب، 5،6/1.

[4] ينظر السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ص:59.

إسحاق الحضرمي، كانوا يُلحِّنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة وأضرابهم، بل و يعدونهم من المولّدين، والصَّحيح في الطَّبقة الرَّابعة أنَّه لا يُستشْهَدُ بشعرها البتّة، وذلك بالإجماع، وذلك ما أيَّده السُّيوطي حينما أشار إلى إجماع العلماء على عدم حجيَّة كلام المولِّدين والمحدثين في اللُّغة والعربية [1].

ونظراً لهذا التَّباين الزَّماني فيما جاز الاستشهاد به من كلام العرب، فقد صدر في القاهرة عن مجمع اللُّغة العربية قرارٌ بهذا الشَّأن، ينصُّ على أنَّ عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثَّاني، وكذلك أهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرَّابع الهجري، هم فقط الذين يتعيَّن الوثوق بعربيتهم، والاستشهاد بكلامهم. [2].

ثانياً/ المقياس المكاني:

ويقصد به أن يكون الكلام صادراً عمَّن يُحتجُّ به من أهل قبائل معينة في مناطق محدَّدة، وهي القبائل المشهود بفصاحتها، والموثوق بنقاء لغتها وصفائها في الجاهلية والإسلام، حتى فسدت الألسنة بالاختلاط مع الأعاجم، وفُشوِّ اللَّحن[3].

وقد أشار إلى تلك القبائل التي تؤخذ منها اللُّغة، والقبائل التي يُمنع الأخذ عنها، أبو نصر الفارابي، حيث شرع – بعد نعته لقبيلة قريش بأنَّها أجود قبائل العرب من ناحية انتقاء الأفصح من الألفاظ، والأسهل نطقاً على اللسان–، في سرد القبائل التي نُقلت عنها اللُّغة، وبها اقتدى، وعنها أُخذ اللِّسان، وهم: قبائل: قيس، وتميم وأسد، ثمّ قبيلة هذيل، وبعض الطَّائيين، وبعضاً من كنانة، في حين لم يُؤخذ عن غيرهم من بقيَّة قبائلهم، وجملة القول فإنّه لم يُؤخذ عن أهل الحضر قط، ولا عن ساكني البراري، ممن يقطنون أطراف بلادهم، التي تجاور الأمم الأخرى. [4]

وقد علَّل ابن جنِّي انصراف اللُّغويين والنُّحاة عن الأخذ عن سكان الحواضر، والاقتصار على أهل البادية في باب "ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخِذَ عن أهل الوبر" بقوله: إنَّ علّة ترك الأخذ عنها ما أصاب لغات الحاضرة، وأهل المدر من خطل واختلال وفساد، ولو عُلِمَ أنَّ أهل مدينةٍ ما مازالوا باقين على فصاحتهم، ولم يعترض لغتهم شيء من الفساد، للَزِم الأمر أنْ يؤخذَ عنهم مثلما يُؤخذ عن أهل الوبر، وكذا لو فشا في أهل الوبر خبال الألسنة واضطرابها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، بالقدر الذَّي شاع في لغة أهل المدَرِ، لوجب – حينئذٍ– رفض لغتها، والتَّوقف عن تلقِّي ما يَرِدُ عنها. [5]

وقد جعل الجاحظ الصّبغة الأعرابيَّة شرطاً صريحاً في الشَّاعر، حيث اشترط أن يكون الشَّاعر أعرابياً، في تمام آلة الشِّعر[6].

ولا شكَّ في أنَّ هذه المقاييس الَّتي وضعها علماء ثِقات، نابعة من صميم حرصهم وخوفهم على لغة القرآن الكريم، من أنْ يشوبها اللَّحن والخطأ، وهذا هو الهدف الأسمى لوضع علوم العربية.

المبحث الثاني : شرح شواهد سيبويه من شعر عمر بن أبي ربيعة

توطئة:

---

[1] ينظر خزانة الأدب 6/1 ، الاقتراح ، ص: 58.

[2] ينظر يحيي عبد الرؤوف جبر، الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني، العدد السادس، ص: 271.

[3] ينظر الاحتجاج بالشعر في اللغة، ص: 75.

[4] ينظر المزهر في علوم اللغة، 167/1.

[5] ابن جنِّي، الخصائص، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط:4، 7/2.(بتصرف)

[6] ينظر الجاحظ، البيان والتَّبيين، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:7، (1998م). 94/1.

يُعدُّ الشَّعر العربي من أهم مصادر دراسة اللُّغة العربية، فقد استخدمه علماء الدِّين في تفسير القرآن الكريم، كما استخدمه النَّحويون في تقعيد القواعد، وسبقت الإشارة فيما سبق إلى الشَّروط والمقاييس، التي وضعها العلماء لقبول الشّاهد، والتي – لا شكَّ– في أنَّها حرست اللُّغة من الدَّخيل والغريب والمستهجن، وحَمَتْهَا ممَّا قد يشوبها من الخلط والخطأ.

وعمر بن أبي ربيعة، هو أحد الشخصيات البارزة في الأدب العربي، ليس فقط بشعره الرائع، بل وأيضًا بنسبه العريق، حيث ولد في عائلة ذات مكانة مرموقة في شبه الجزيرة العربية، فنسبه ينتهي إلى قبيلة قريش.

ولعل أهمية دراسة شعره متأتية من هذه النَّاحية بالدرجة الأولى –كما سبقت الإشارة – فنسب عمر المخزومي من قبيلة قريش، التي تعد أفصح القبائل العربية، بل وأولَّ قبيلة أخذ العلماء عنها، حيث كانت – كما ذكر السيوطي نقلاً عن أبي نصر الفارابي– أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللِّسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عما في النفس[1]، ويقول ابن فارس في أسباب تفوق لغة قريش على ما عداها" :ذلك لأنَّ الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمدًا صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشًا قُطَّان حَرمه، وولاة بيته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في دارهم، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم، التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب[2]". وقد قِيْلَ عن عمر: لم يكن في قريش أشعرَ منه[3].

وتكمن الأهمية الثَّانية لدراسة شعر عمر في مكانة الشِّعر الأموي البارزة من الاحتجاج النَّحوي، والذي كان على رأس شعرائه من الفحول بعد جرير والفرزدق والأخطل، عمر بن أبي ربيعة؛ لتزعمه مدرسة الغزل الحضري في إقليم الحجاز، فعمر ينتمي إلى الطبقة الثَّالثة، التي تضمُّ الشُّعراء الإسلاميين، الذين عاشوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وجرير، وهذه الطبقة قد صحَّح علماء اللغة والنَّحو الاحتجاج بشعر شعرائها[4]، الأمر الذي كان مدعاة لاهتمام النحاة بشعره وفي مقدمتهم سيبويه، حيث احتجَّ بشعره ثلاث عشرة مرَّة في كتابه.

وفيما يأتي بيان بهذه الشواهد مرتَّبة وفق أبواب النحو:

أولاً : المرفوعات: إضمار المبتدأ:

– الشَّاهد الأوَّل (من البسيط):

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُونةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِـهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارَ مَاؤُهُ خَضِـلُ[5]

استشهد به سيبويه في باب" يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة الفعل"[6].

وبعد أن استشهد بقول لذي الرمة[1]، وذكر مجموعة من الأمثلة، قال: "ومن العرب من يرفع الديار، كأنه يقول: "تلك ديار ديار فلانة"، ثم ذكر هذا الشَّاهد[2].

---

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح ، ص 46.

[2] ينظر المزهر في علوم اللغة، 167/1.

[3] ينظر عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذَّهب في أخبار مَنْ ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، (1986)،1/ 101.

[4] ينظر عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 6/1.

[5] هذا البيت ليس في ديوان عمر، وقد نسبه إليه ابن خلف فقال : " الشِّعر لعمر بن أبي ربيعة". (ينظر عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1(1980م)، 267/7.

[6] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4،2006، 280/1.

الشاهد: قوله :"ربع"، ويجوز في إعرابه وجهان:

الوجه الأول: وجه الرفع كأنَّه قال: " وذاك ربع أو هو ربع ".[3]

وقد أوضحه الأعلم الشَّنتمري بقوله: " الشَّاهد فيه رفع ربع على إضمار مبتدأ، والتَّقدير ذاك ربع، وجاز ذلك لِمَا تقدَّم من ذكر الطَّلل الدَّال عليه"[4].

وقد ذكر السَّيرافي: بأنَّهُ يجوز أنْ يُرفَعَ (ربع قواء) على البدليَّة من الطَّلل، فكأنَّه قال: "أهواكَ ربعُ قواء"[5].

و أمَّا ابن جني فلم يجز إعرابه على البدل، وعلَّل لذلك قائلاً: " والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأول، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثَّاني، ألا ترى أنَّهم لم يجيزوا أن يكون ربع بدلا من "الطلل"؛ من حيث كان الرَّبع أكثر من الطَّلل، ولهذا حمله سيبويه على القطع والابتداء، دون البدل والإتباع "[6].

وتبعهُ الجرجاني في دلائل الإعجاز في باب " القول في الحذف"، وزاد على ذلك بأنْ بيَّن أنَّ الشَّيء يُبدل من مثله أو ممَّا هو أكثر منه، فأمَّا المُبدلُ من أقل منه فهو فاسد لا يُتصوَّر، وهذه طريقتهم المستمرة إذا ذكروا الدِّيار والمنازل [7].

ووافقهما في ذلك ابن هشام، وزاد علَّة أخرى تمنع أن يكون الرَّبع بدلاً من الطَّلل، فقال :" لئلاَّ يصير الشِّعر معيباً؛ لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه، ويسمي ذلك علماء القوافي تضميناً، ولأنَّ أسماء الدِّيار قد كثُر فيها أن تحمل على عامل مضمر، يقال: دار ميَّة وديار الأحباب، رفعاً بإضمار هي "[8].

الوجه الثاني في إعرابه : وجه النصب، كما أشار إلى ذلك الأعلم بقوله:" ولو نُصب على معنى اذكر لَجَاز"[9] [أي بإضمار اذكر].

وقد استشهد ابن جني بالبيت الأول على تقديم المفعول به على الفاعل في المصراعين[10].

- الشَّاهد الثَّاني: (من البسيط)

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلَا

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمُ بِالْكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالْغَزَلَا[11]

القول في هذا الشَّاهد ـ كما قال الأعلم ـ كالقول في الذي قبله، وعلَّته كعلته.[12]

---

(1) قال ذو الرمة : دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلُا عَرَبُ.

(2) ينظر الكتاب 280،281/1.

(3) المصدر السابق 283/1.

(4) الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات الأدب، تح د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (1994م)، ص: 191.

(5) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسين مهدلي، و علي سيد علي، دار الكتب العالمية، بيروت ، ط1 (1971م)، 179/2.

(6) الخصائص، 3/ 229.

(7) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5 (2004م)، ص: 147.

(8) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (2005م)، 690/2.

(9) الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه تح: يحيي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2005م)، 1/ 163.

(10) ينظر الخصائص 297/1.

(11) الديوان ، شرح محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السادة بمصر، ط1 ، (1952م)، ص 306.

(12) ينظر الكتاب، 1/ 282، وتحصيل عين الذهب، 191.

ولم يقل داراً، وقد [قال]: هل تعرف رسم الدار، لأنَّه لم يعطفه على الفعل، ولكنَّه ابتدأ به، كأنَّه قال: تلك دار[1].

ثانياً : النَّــواسخ: 1- مجيء خبر ليس ضميراً منفصلاً:

- الشَّاهد الثَّالث (من مجزوء الرمل):

لَيْـتَ هَـذَا اللَّيلَ شَهْـرٌ لَا نــرَى فِيــهِ عَرِيبَــا

لَيْـسَ إِيّــاىَ وَإِيَّـــــا كَ وَلَا نَخْشَــى رَقِيبــَا[2]

استشهد به سيبويه في " باب استعمالهم إيَّا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا"[3]، وعلَّق عليه قائلاً : وبلغني عمَّن يوثقُ بهم من العرب أنَّهم يقولون : ليسنِي، وكذلك كأنني [4] .

الشاهــد فيـه: إتيانه بالضَّمير منفصلاً لوقوعه موقع خبرها، [أي موقع خبر ليس]، والخبر منفصل عن المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضَّمير إذا وقع موقعه، واتِّصاله بـ(ليس) جائز؛ لأنَّها فعل، وإنْ لم تقوَ قوَة الفعل الصَّحيح[5].

وأوضح أبو سعيد السّيرافي ذلك بقوله: "وممَّا يجوز فيه الضَّمير المتَّصل والمنفصل كنايات أخبار (كان) و(ليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب، والاختيار عند النَّحويين في ذلك الضَّمير المنفصل، كقولك: (أتاني القوم ليس إياك)، و(أتوني) لا يكون إيَّاه)". [6]

وذكر علل اختيار النَّحويين للضَّمير المنفصل في أخبار كان وليس وأخواتهما منها: أنَّ كان وأخواتها أفعال دخلت على مبتدأ وخبر، فأمَّا الاسم المخبر عنه فإن ضميره يتصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، والاسميَّة له لازمة، ويصير مع الفعل كشيءٍ واحد، بخلاف الخبر الذي قد يكون جملة، أو شبه جملة، فلا يجوز إضمارها[7] .

وعلَّل المبرد عدم اتِّصال الضَّمير بـ(ليس)؛ لأنَّها في موضع (إلاَّ)، فأشبهت الحروف، ولم تجز لذلك[8]، وقد قال ابن عصفور الإشبيلي: " إذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً، فالأفصح أنْ يجيء منفصلاً، فتقول: "كان زيد إياك"، و "كنت إياك"[9].

وحري بالذِّكر أنَّ ابن يعيش في شرحه للمفصَّل قد استشهد بهذا الشَّاهد في مبحث العطف بالحرف، فقال:" وتقول في عطف المضمر على المضمر:"أنت وهو قائمان وإياك وإياه ضربت"، ثم استشهد بقول عمر [10].

---

[1] أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، تح: أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط1، (1974م)، ص 128.

[2] الدِّيوان، ص 477.

[3] الكتاب، 356/2.

[4] المصدر نفسه 358/2.

[5] تحصيل عين الذَّهب، ص 377.

[6] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 118/3.

[7] المصدر نفسه، 118/3، (بتصرف).

[8] ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، (1990م)، 2 /86 .

[9] ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1، 393/1.

[10] ابن يعيش، شرح المفصل: عبدالحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، (1988م) 75/3.

2- إعمـــال القول مجـــرى الظـنِّ:

- **الشَّاهد الرَّابع** (من الكامل):

أمَّـا الرَّحِيـلُ فَدُونَ بَعْـد غَـدٍ فَمَتَـى تَقُـولُ الدَّارَ تَجْمَعُنـا[1]

استشهد به سيبويه في" باب الأفعال التي تُستعملُ وتُلغَى"[2] .

الشَّاهد فيه: أنَّه أجرى "تقول" مع حرف الاستفهام مجرى ترى وتظنُّ، كأنَّه قال: متى تظنُّ الدَّار[3].

وأوضح الأعلم الشَّنتمري ذلك بقوله: "فنصبَ الدَّار بتقول، وتجمعنا في موضع مفعول ثان".[4]

وقد اشترط العلماء لإجراء القول مجرى الظنِّ أربعة شروط: أن يكون الفعل مضارعا، أن يكون لمخاطب، أن يكون قد تقدمته أداة استفهام، ألاَّ يُفصل بينه وبين أداة الاستفهام إلاَّ بالظرف والجار والمجرور[5].

وأمَّا ابن مالك فيشترط في الفعل المضارع المسند للمخاطب أن يكون مقصوداً به الحال[6].

وذكر العيني في ذلك رأيين، رأي يعترض فيه على ابن مالك؛ لاشتراطه شرط الحال، وحجَّته أنَّ متى في البيت ظرف لتقول، وذلك أنَّ متى ظرف لِمَا يُستقبل من الزَّمان، وتقول: فعل مضارع وقع مظروفاً لمتى، ويلزم من كون متى مستقبلاً أن يكون مظروفها ـ أيضا ـ مستقبلاً، فحينئذ لا يصلح (تقول) للحال، فعلى هذا الوجه يكون اشتراط الحال ليس بصحيح. [7]

ووافق هذا الرَّأي أبو حيَّان حين أوضح أنَّ المعنى ليس على الاستفهام عن ظنِّه بأنَّ الدَّار تجمعه بأحبابه، وإنَّما هو استفهام عن وقوع ظنِّ الشَّاعر، لا استفهام عن الظنِّ في الحال [8].

و أمَّا الرَّأي الثَّاني فوافق فيه العيني الشَّرط الذَّي اشترطه ابن مالك، فقال: ((وأمَّا إذا قلنا: "إنَّ (متى) ظرف لقوله: (تجمعنا) على أنَّ الصواب هذا؛ فحينئذ[يصلح] أن تكون (تقول) للحال، وحينئذ يجري اشتراط ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ..))[9].

ووافقه في هذا الرَّأي كذلك ابن هشام فقال :" والحق أنَّ متى ظرف لتجمعنا لا لتقول"[10]، وأمَّا (بنو سليم) فيجعلون باب " قلتُ" أجمع مثل: " ظننتُ"[11].

---

[1] الديوان، 393.

[2] الكتاب، 122/1.

[3] النَّحاس، شرح أبيات سيبويه، ص 95.

[4] النكت في تفسير كتاب سيبويه، 108/1.

[5] ينظر شرح جمل الزجاجي، 468/1.

[6] ابن مالك، شرح التَّسهيل، تح: د. عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 (1990م)، 95/2.

[7] ينظر العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تح : علي محمد فاخر، و(آخرون)، دار السلام، القاهرة، ط1 (2010م)، 894/2.

[8] ينظر أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1(2005م) 137/6.

[9] المقاصد النحوية، 895/2.

[10] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، (2008م)، 69/2.

[11] شرح المفصل، 78/7.

ثالثـــاً :الفـــاعل:

1- تقدم الفاعل على الفعل للضَّرورة الشِّعريَّة عند سيبويه:

الشَّاهد الخامس (من الكامل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[1]

قال سيبويه: "إنه ضرورة "، وأورده في موضعين من كتابه: أولهما: في" باب ما يحتمل الشِّعر"، وقال: "إنَّما الكلام: وقلَّما يدوم وصال"[يقصد تقديم وصال]، وثانيهما: في باب "الحروف الَّتي لا يليها بعدها إلاَّ الفعل، ولا تُغيِّر الفعلَ عن حاله" [يقصد بذلك قلَّما] وقال فيه :" وقد يجوز تقديم الاسم" ثم ذكر هذا الشَّاهد. [2]

الشَّاهد قوله: وقلَّما وصال على طول الصُّدود يدوم، وذهب النُّحاة في تؤويل هذا الشَّاهد مذاهب عدَّة:

- **المذهب الأوَّل:** تقديم وصال لضرورة الوزن على فعله يدوم . وهو مذهب سيبويه[3] .

قال الأعلم: "أراد وقلَّما يدومُ وصال، فقدَّم وأخَّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدَّم، والفاعل لا يتقدَّم في الكلام إلاَّ أنْ يُبتدأ به، وهو من وضع الشَّيء في غير موضعه، ثمَّ علَّل لذلك بأنَّ (قلَّما) لا يليها الاسم البتَّة"[4]

وإلى هذا الوجه ذهب ابن عصفور في (الضَّرائر) فقال: "يريد وقلَّما يدوم وصالٌ على طول الصُّدود، ففصلَ بين قلَّما والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور "[5].

وردَّ هذا الوجه ابن السَّيد، وعلته في ذلك أنَّ البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر[6]، وقيل هذا مذهب سيبويه دون سائر البصريين، وأنَّه موافق للكوفيين في ذلك في الضرورة فقط[7].

- **المذهب الثَّاني:** هو أن يرتفع (وصال) بفعل يدل عليه الظَّاهر، فكأنَّه قال: "وقلَّما يدوم وصال على طول الصدود يدوم"، وهذا أسهل في الضَّرورة[8] .

- **المذهب الثَّالث:** هو رفع وصال بـ(يكون)مضمرة.

يرى ابن السَّراج بأنّه ليس بجائزٍ أن يرفع وصال بـ(يدوم) وقد أخَّره، بل يجوز هذا عنده على إضمار (يكون)، فكأنَّه قال: " قَّلما يكون وصال يدوم على طول الصدود"[9] ، وقد ضُعِّفَ تقدير ابن السَّراج؛ لأنَّ هذا ليس من مواضع حذف كان[10].

- **المذهب الرَّابع:** قال به الرَّضي في شرح الكافية، وهو رفع (وصال) بالابتداء[11].

---

[1] الديوان ص 358 ، وقيل: للمرار الفقعسي.

[2] انظر الكتاب 32/1 ، 115/3.

[3] المصدر السابق 32/1 ،

[4] تحصيل عين الذهب، (بتصرف)، ص67.

[5] ابن عصفور، ضرائر الشعر، تح: السيد إبرهيم محمد، دار الأندلس،ط1 (1980م) ،ص 202.

[6] مغني اللبيب، 1/ 337.

[7] عبد الله بن محمد البيتوشي، الحفاية بتوضيح الكفاية، تح: طـه صالح أغا، دار الكتب العالمية، بيروت، ط 1، ص 518.

[8] تحصيل عين الذهب، ص:67.

[9] ينظر ابن السَّرَّاج، أصول النحو، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 (1996م) ، 466/3.

[10] ينظر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، 247/7.

[11] ينظر رضي الدين الاستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 2 (1996م)، 4/ 329.

وقد ردَّ أبو علي الفارسي ما اختاره الرضي بأنَّه لا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء؛ لأنَّه موضع فعل، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد هلا، التي للتَّحضيض، وإن التَّي للجزاء، وإذا الدَّالة على الزَّمان بالابتداء، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلاً يفسِّره ما يظهر بعده من الأفعال[1].

واختُلف أيضا في (ما) التَّي بعد (قلَّ)، فهي على تقدير ما تقدَّم زائدة للتَّوكيد، كافَّة لها عن العمل، ولا فاعل لها[2]، وزعم وزعم المبرد أنَّ (ما) زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ[3].

قال الأعلم:" وهو ضعيف [أي رأي المبرد]؛ لأنَّ(ما) إنَّما تُزاد في (قلَّ ورُبَّ) لتليها الأفعال وتَصِيْرَا من الحروف المخترعة لها[4]، وزعم بعضهم أنَّ (ما) مع هذه الأفعال ليست كافَّة بل مصدريَّة[5].

وقد وردت في هذا البيت رواية أخرى ذكرها صاحب فرحة الأديب في ردِّه على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه [6]،هي:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَلَا أَرَى وِصَالًا عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وعلى هذه الرّواية فلا شاهد في البيت[7].

2.التَّنـــازع في العمل:

الشَّاهد السَّادس (من الطويل):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُثَخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[8]

ذكره سيبويه في "باب الفاعلين والمفعولين اللَّذيْنِ كُلُّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك"[9].

الشَّاهد قوله: "تُثَخِّلَ فاستاكت به عود إسحل" حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً [وهو عود إسحل]، والعامل الأول "تنخل" يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني" فاستاكت" ليتعدَّى إليه بحرف الجرِّ: الباء، وقد أعمل الشَّاعر العامل الأول (تُثَخِّلَ) فرفع (عود) على أنَّه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع الثَّاني، ولو أنَّه أعمل الثَّاني لقال: " تُثَخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْحِلِ، على أن يكون في (إسحل) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (عود إسحل المتأخر)[10]

---

[1] ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2002م)، ص 109.

[2]مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28 (1993م) 58/1.

[3]مغني اللبيب، 337/1.

[4]تحصيل عين الذهب، 67.

[5]أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار الكتب العالمية، بيروت، ط 1(1999م) 263/2.

[6]الأسود الغندجاني، فرحة الأديب في الردِّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي سلطان، دار النبراس، دمشق، ط1 (1980م)، ص36.

[7]ينظر: شرح أبيات المغني، 247/5.

[8] الديوان، ص 305.

[9]الكتاب، 73/1.

[10] ينظر شرح المفصل، 79/1، وهامش: أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1998م) 461/1.

وهذا ما احْتجَّ به الكوفيون في أولويَّة إعمال الأوَّل، والجواب عن ذلك أنَّه يدلُّ على الجواز، ولا خلاف فيه، وأمَّا أنَّه يدلُّ على الأولوية فلا[1]، ولو أعمل الشَّاعر العامل الثَّاني (فَاسْتَاكَتْ)، لَقَالَ:" تُنُخِّلَ فاستاكت بعود إسحل "، ولا سبيل إلى إعمال الفعل الثَّاني في هذا البيت لضرورة انكسار البيت[2].

وقد رُوِي قوله: " تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسحلِ" بجرِّ عود على أنَّهُ بدلٌ من الضَّمير[3]، وهذه الرِّواية ضعيفة لا يعرفها أكثر المعربين[4].

رابعـاً: المفاعيـل: 1- نصب المفعول به بفعل مضمر:

الشَّاهد السَّابع: (من السَّريع):

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَـيْ مَـالِـكٍ أَوِ الرُّبَـى بَيْنَهُمَـا أَسْهَـلَا[5]

الشَّاهد فيه " نصب أسهلا " ، وفي نصبه وجهان :

مذهب سيبويه والخليل أنه منصوب بفعل واجب الإضمار[6].

وقد أوضح الشَّنتمري ذلك عند شرحه لهذا الشَّاهد بقوله: "الشَّاهد فيه نصب (أسهلا) بإضمار فعل دلَّ عليه ما قبله؛ لأنَّه لمَّا قال: "فواعديه سرحتي مالك أو الرُّبى بينهما، علم أنَّه مزعج لها داع إلى إتيان أحدهما فكأنه قال: ائتي أسهل الأمرين عليك"[7].

قال ابن الشَّجري في أماليه: "إنَّ التقدير ائتي مكانا سهلا، وضع أسهل مكان سهل ، كما وضع أفعل موضع فعيل ، في قوله تعالى: " وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ " [سورة الروم آية 27]، أي هين".[8]

وعلى هذا التقدير –أي تقدير ابن الشجري– أسهل مفعول به لفعل محذوف، وهو صفة، وموصوفه محذوف أيضاً[9].

وأمَّا النَّحاس في شرحه لأبيات سيبويه فجعله خبرا لـ" كان" محذوفة، فقال: "يريد واعديه يكن ذلك الوعد أسهل لك"[10]، وذهب المبرد إلى أنَّ هذا خطأ في تقدير العربيَّة؛ لأنَّه لا يُضْمَرُ الجَوابُ، ولا دليل عليه[11]، وروى الأصفهاني في الأغاني[12]، البيت هكذا:

سَلْمَى عِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ أَوِ الرُّبَى دُونَهُمَا مَنْزِلًا

فعلى هذه الرَّواية لا شاهد في البيت، ومنزلاً إمَّا بدل من الربى أو حال منه، وسلمى منادى[1].

---

(1) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، 1032/3.

(2) أبو علي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1987م) 98/1.

(3) أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت،(2005م)، 550/4.

(4) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 680/4.

(5) اختلفت راوية هذا البيت عمَّا رواه سيبويه، ففي ديوانه: وَوَاعِدِيهِ سِدْرَتَيْ مَالِكٍ أَوْ ذَا الَّذي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا

ينظر الديوان، ص 277.

(6) ينظر الكتاب، 284,283,282/1 .

(7) تحصيل عين الذهب، 192.

(8) ابن الشجري، الأمالي، تح: هبة الله العلوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1992م) ، 100/2.

(9) ينظر خزانة الأدب، 120/1.

(10) شرح أبيات سيبويه، 129.

(11) أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، مكتبة الإسكندرية، ط2(1979م) 283/3.

(12) الأغاني، تح: إحسان عباس، إبراهيم السعاقين، دار صادر، بيروت، ط 2، (2008)، 171/9.

2- المفعول المطلق: - الشَّاهد الثَّامن (من الخفيف):

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا، قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والْحَصَى وَالتُّرَابِ[2]

استشهد به سيبويه في باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره فقال:" ومن ذلك قولك: سقياً ورعياً، وبؤساً وبعداً وسُحقاً، ومن ذلك قولك: تعساً وتبّاً"[3]، وبعد أن استشهد بقول لابن ميَّادة، ذكر هذا الشَّاهد، وعلَّق عليه بقوله:" كأنَّه قال: جهدا أي جهدي ذلك"[4].

الشَّاهد فيه: نصب (بهراً) بإضمار الفعل، و(بهراً) في البيت مصدر ليس له فعل عند سيبويه وابن السيرافي[5]، ووافق هذا الرَّأي ابن مالك في جعل (بهرا) مصدراً لا فعلَ له، فقال: " والمحذوف العامل وجوبا؛ لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل"[6]، ومنهم من جعل (بهراً) منصوباً بفعل مستعمل لا مهمل[7]، و قد اختُلِف في معنى (بهرا):

قال الزَّجاج: " إنَّما معناه عجباً لهم، وربَّما تركت العرب إظهار هذه اللاَّم إذا علِم الدَّاعي أنَّه قد علم المعنى بدعائه، وعلى ذلك جاء هذا البيت "[8]

وقيل: معناه جهرا لا أُكاتم، من قولهم : القمر الباهر أي الظاهر ضوؤه، وقيل معناه تباً كأنَّه قال: تباً لهم لما أنكروا عليه حبَّها؛ لأنَّ قوله: تحبها على الإنكار[9].

وأمَّا ابن جنِّي فاستشهد بهذا الشَّاهد في كتابه الخصائص على حذف همزة الاستفهام، فقال: " أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد: (أتحبها)؛ لأنَّ البيت الذي قبله يدلُّ عليه، وهو قوله:

أَبْرَزها مِثْلَ الْمهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسٍ كَوعِبٍ أَتْرَاب"[10]

وقيل: إنه أراد الخبر، أي أنت تحبها[11]، ووافقه في ذلك ابن عصفور فقال تعليقا على قول عمر:" فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم؛ لعدم الدليل على ذلك، وإنَّما قالوا له أنت تحبها"[12].

3- المفعول فيه: الشَّاهد التَّاسع (من الطويل):

أَأَلْحَقَّ أَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِانْبَتَ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِـرُ[13]

ذكره سيبويه في "باب من أبواب أنَّ تكون مبنية على ما قبلها "، فقال: " وذلك قولك: أحقَّاً أنَّك ذاهب، وآلحق أنَّك ذاهب."[1]

---

[1] خزانة الأدب، 122/2.

[2] الديوان، ص 73.

[3] الكتاب، 311/1 بتصرف.

[4] المصدر السَّابق، 312/1.

[5] ينظر ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، (1974م) 179/1.

[6] التسهيل، 183/1.

[7] ينظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجومع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1 (1998م) 78/2.

[8] الزجاج، اللاَّمات، تح: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط2(1985م) ص 124.

[9] ينظر السيوطي، شرح شواهد المغني، تح: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ص 42.

[10] الخصائص، 283/2.

[11] أمالي ابن الشجري 406/1.

[12] ضرائر الشعر، ص 159.

[13] وردَ البيت في كتب النُّحاة بهذه الرواية بلفظة(آلحق) أمَّا رواية الدِّيوان وردت :(أَحَقًّا) شرح الديوان، ص 101

الشَّاهد فيه: نصب (الحقّ) على الظَّرف، وفتح (أنَّ) بعده؛ لأنَّها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، ولا يجوز كسر همزة (أنَّ)؛ لأن الظرف لا يتقدَّم على (أنَّ) المكسورة؛ لانقطاعها عمَّا قبلها[2]، وقد أوضح أبو سعيد السيرافي كيفية مجيء الظرف من قولهم : "أحقًّاً أنك ذاهب، وآلحق أنك ذاهب"، فقال: "ويكون التقدير فيهما: (أفي زمن حقٍّ أنَّك ذاهب) ثم حذف "زمن" وأقام "حق" مقام المحذوف، وقد تبيَّن من كلام العرب أنَّها في مذهب الظرف بدخول (في) عليها كما قال الشَّاعر (من الوافر) : أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُم بِمَالِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ"[3].

وعلَّق أبو حيَّان على البيت الأخير قائلاً: " وفي التَّصريح بـ(في) دليل على بطلان ما ذهب إليه أبو العباس المبرد في قولك: أحقًّا أنَّك قائم، من أنَّ قولك أنَّك قائم في موضع رفع على الفاعلية، والصَّحيح ما ذهب إليه سيبويه من انتصابه على الظَّرف، وما بعده مبتدأ، فحقّ ليس اسم زمان ولا عدده، ولا قائم مقامه، وإنَّما هو مشبَّه به من جهة أنَّه اسم معنى، كما أنَّ اسم الزمان اسم معنى"[4]، ويجوز رفع (الحق) على الابتداء، كما قال سيبويه: " والرَّفع في جميع ذا جيد قوي، وذلك أنّك إنْ شئت قلت: أحقٌّ أنَّك ذاهبٌ، وأكبر ظنَّك أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول [5]، أي الحق مبتدأ، وأنَّ وما بعدها مؤولة بمصدر مرفوع يقع خبراً للمبتدأ[6].

وحريٌّ بالذكر أنَّ في البيت شاهداً صرفياً لم يذكره سيبويه ورد في كتب شروح الألفية، وهو قوله: "آلحق" حيث نطق الشَّاعر بهمزة (أل) بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التَّسهيل وهو قليل، والأكثر إبدال همزة (أل) الثَّانية لهمزة الاستفهام ألفا[7].

خامساً : العوامل:- إعمال اسم الفاعل:

- **الشَّاهد العاشر** (من الطَّويل):

وَمِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضِ كالدُّمَى [1]

استشهد به سيبويه فقال:" هذا باب من اسم الفاعل، الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوَّناً" [8].

شاهده: هو من مالئ، ونصب العين به ، ومن شيء متعلق به[9].

قال الرُّماني: " فأعمله عمل (يملأ عينيه)، فكأنَّه قال : ومن إنسان يملأ عينيه"[10].

وقد فسَّر العيني ذلك بقوله:" حيث جاء مالئ بالتَّنوين، ونصب (عينيه)؛ لأنَّه اعتمد على موصوف مقدَّر؛ لأن تقديره (وكم رجل مالئ)[1].

---

[1] الكتاب 134/3.

[2] تحصيل عين الذهب، ص 435،436

[3] ابن السيرافي، شرح كتاب سيبويه (بتصرف) ، 359/3.

[4] التذييل والتكميل، 258/7.

[5] الكتاب، 137/3.

[6] ينظر هامش ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م، 94/4.

[7] شمس الدين الحنبلي، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تح: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 399/4.

[8] الكتاب 164/1

[9] ينظر أبو حيَّان الأندلسي، تذكرة النُّحاة، تح: د.عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1986م)، 368.

[10] الرُّمَّاني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم شيبة، 1/ 414.

سادساً: العطف :1- العطف بـ(أم) - الشَّاهد الحادي عشر (من الطَّويل):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْـنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

استشهد به سيبويه في باب أم منقطعة[3]، ولكن لم يستشهد به على أنَّ (أم) الواردة في البيت منقطعة، وإنَّما استشهد به على حذف همزة الاستفهام، قال سيبويه- تعليقا على قول الأخطل[4]-:" ويجوز في الشِّعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف "[5]، ثم ذكر قول ابن أبي ربيعة.

الشاهد فيه : حذف ألف الاستفهام، وتقديره "أبسبع رمين الجمر أمْ بثماني"[6]، وذكر ابن مالك أنَّ (أم) في هذا البيت متَّصلة بقوله: "وقد يحكم على (أمّ) بأنَّها متَّصلة؛ لتقدير همزة الاستفهام قبلها إذا حذفت لظهور معناها"[7].

وقد أوضح ابن يعيش ذلك مبيِّناً جواز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشِّعر، إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه [وبعد أن ذكر البيت] قال: " والمراد أبسبع، وقد دلَّ عليه قوله: أم بثمانٍ، وأم هنا عديلة الهمزة ولم يُرِدِ المنقطعة؛ لأنَّ المعنى: على ما أدري أيُّهما كان[8].

والهمزة المحذوفة في هذا الشَّاهد هي الهمزة المُغْنِية عن أي [9]، [أي الهمزة التي يُطلب بها وبأيِّ التَّعيين]، كما بيَّن ذلك الأعلم بقوله: " أراد بسبع أم بثمان" على تقدير: ما أدري بأيهما رمين"[10].

ومن ذلك أيضا- أي حذف همزة الاستفهام- قوله تعالى : "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"[سورة البقرة، الآية 6]، على قراءة ابن محيصن[11].

وقد اختلف النُّحاة في حكم حذف همزة الاستفهام: فذهبَ قومُ إلى أنَّ حذفها لأمن اللَّبس من ضرورات الشِّعر، حتَّى ولو سبقتْ أمّ المتصلة، وهذا ظاهر كلام سيبويه، بينما ذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وتَبِعَهُ ابن مالك في ذلك.

والمختار أنَّ حذفها -إذا كانت بعدها أمّ المتصلة- مطّرد، ، لكثرته نظماً ونثراً[12].

2- العطف بالواو: - الشَّاهد الثَّاني عشر (من الخفيف):

---

[5] المقاصد النحوية، 1121,1120/3.

[2] هذه الرِّواية التي وردت في كتب النُّحاة، وورد الشَّطر الأوَّل في ديوان عمر، وكذلك في شرحه هكذا : "فَوَاللهِ مَا أَدْري وإنِّي لَحَاسِبٌ " وكذلك "رَمَيْتُ" بدلا من " رَمَيْنَ" ، الديوان، 362.

[3] ينظر الكتاب، 172/3.

[4] قال الأخطل(من الكامل) : كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا

[5] الكتاب، 174/3.

[6] شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، 148/2.

[7] ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان الدوري،مطبعة العاني ،بغداد، (1977م) 620/2.

[8] شرح المفصل، 154،155/8.

[9] انظر هامش شرح ابن عقيل،230/3.

[10] النكت في تفسير كتاب سيبويه، 522/2.

[11] ينظر النّحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 (2008) ، ص 20.

[12] ينظر المرادي، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1 (1992م) ص 34،35. (بتصرف)

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَـاجِ الْفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْـلَا[1]

استشهد به سيبويه في" باب ما يحسن أن يَشرَك المظهَرُ المضمرَ فيما عمل، وما يقبح أن يشركَ المظهرُ المضمر فيما عمل فيه"، فقال:" أمَّا ما يُحسِن أن يَشركه المظهرُ فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيداً، وإنَّك وزيداً منطلقان. وأمَّا ما يَقْبح أن يَشركهُ المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: " فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله"[2]، وبعدها وبعدها ذكر أحكاماً عدَّة تتعلق بالعطف على المضمر المرفوع، منها تأكيد الضمير المستتر، ثمَّ العطف عليه، كما في قوله تعالى :"اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ" [البقرة: 35]، ثم قال:"وقد يجوز في الشِّعر"، وذكر هذا الشَّاهد[3].

الشَّـاهد فيـه : عطف "زهر" على الضَّمير الساكن للضرورة ، والوجه فيه أنْ يُقال: أقبلت هي وزهرٌ، بتأكيد الضَّمير المستتر، ليقوَّى ثمَّ يُعطف عليه[4].

وقد اختلف النُّحاة في العطف على الضَّمير المرفوع المتصل، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المتصل في اختيار الكلام، نحو:"قمت وزيد"، بينما ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشِّعر على قُبْحٍ.[5]

وأمَّا ابن مالك في شرحه للكافية فصرَّح بأنَّه فعل مُخْتَار غير مضطر؛ لتَمكُنِ الشَّاعر من نصب زهر على أنَّه مفعول معه [6]، وقيل هو شاذٌّ حيث اضطر الشَّاعر إلى إسقاط المؤكد لوزن الشِّعر، فلا يقاس عليه غيره[7]، ومنهم من قال بأنَّ الواو الواو ليست متمحضة للعطف؛ لكونها تصلح لأن تكون للحال، وعلى هذا فلا شاهد في البيت [8].

سابعاً : العـــدد: – حمل المعدود على المعنى دون اللَّفظ:

– الشَّاهـد الثالث عشر (من الطويل):

فَكَانَ نَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَـانِ وَمُعْصِرُ[9]

استشهد به سيبويه في باب" المؤَّنث الذي يقع على المؤَّنث والمذكَّر وأصله التَّأنيث"[10]،

وبعد أن ذكر جملة من الأحكام التي تتعلق بالعدد في هذا الباب، استشهد بعدة أبيات آخرها قول عمر بن أبي ربيعة، وعلَّق عليه بقوله: " فأنَّثَ الشَّخص إذ كان في معنى أنثى ".[11]

---

[1] الديوان، 305.

[2] ينظر الكتاب، 379/2،378،377.

[3] ينظر الكتاب،379/2،378،377.

[4] ينظر شرح المفصل، 76/3.

[5] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1 (2003م) ، 388/2.

[6] ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء الثراث، ط1، 1246/3،1245. (بتصرّف)

[7] العيني، مِلاَح الألواح في شرح مَراح الأرواح في الصَّرف، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العالمية، ط1 ، ص 185.

[8] ينظر المقاصد النَّحوية، 1647/4.

[9] وردت في الكتاب بهذه الرِّواية وجاءت في الديوان:" فَكَانَ مِجَنِّي" ص 127، وكذلك في شرح الديوان، ص92.

[10] الكتاب، 561/3

[11] المصدر نفسه، 566/3.

الشَّاهد فيه: حذف تاء التَّأنيث من قوله: " ثلاث شخوص"، والشَّخص مذكَّر يجب معه إثبات تاء التَّأنيث، لكنَّه لمَّا عنَى بالشُّخوص النِّساء حمل على المعنى فحذف فكأنه قال: ثلاث نسوة.[1]

والذي يدلُّ على أنَّه أراد بالشُّخوص النِّساء ـ كما ذكر المبرد ـ قوله: " كاعبان ومعصر"[2].

وقد جعل ابن مالك ذلك على القياس في شرح الكافية مستدلاً على ذلك بقوله تعالى :" وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا"[3][سورة الأعراف، الآية 160]، فقال:" فبقوله: (كاعبان ومعصر) ترجَّح التَّأنيث، لولا ذلك لقال: (ثلاثة شخوص)؛ لأنَّ (الشَّخص)مذكَّر"[4].

وقد أدرج ابن جني في (الخصائص) هذا في فصل سمَّاه الحمل على المعنى، قال : اعلم أن هذا الشَّرج [أي: النَّوع] غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فصيح، قد ورد به القرآن وفصيح كلام العرب،نظماً ونثراً، كتذكير المؤنَّث، وتأنيث المذكَّر، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، ثمَّ قال: فمن تذكير المؤنَّث قول الحطيئة: ثلاثة أنفس، ذهب بالنَّفس إلى الإنسان فذكَّر، وقال عمر: ((ثلاث شخوص))، أنَّث الشَّخص؛ لأنَّه أراد به المرأة[5]، ومنهم من جعل ذلك ضرورة، وخلافا للقياس، إذ كان القياس : "ثلاثة شخوص"[6].

الخاتمـــة

الحمد للهِ الذي تتمُّ بفضله الصالحات، فقد يسر الله إكمال هذا البحث، وبعد أن جُمعت الشّواهد التي استشهد بها سيبويه من شعر عمر، ورُتبت، وعُرضت على أبوابها النَّحوية، خلص البحث إلى نتائج من أهمها:

– شواهد سيبويه كادت تكون أساسا للتَّقعيد النحوي؛ حيث كان معظم علماء اللُّغة من بعده يعتمدونها، مستشهدين بها على الظواهر النَّحوية والصَّرفية التي يطرحونها، كما هو الحال في الشَّواهد المستشهد بها من شعر عمر بن أبي ربيعة.

– استشهد سيبويه بثلاثة عشر شاهداً من شعر عمر بن أبي ربيعة على مسائل نحوية متفرقة في كتابه، وهذا يدلُّ على كثرة استشهاد سيبويه من شعر عمر، الذي جاء ترتيبه بعد تسعة شعراء هم: الفرزدق: 55 شاهداً، وجرير: 35 شاهداً، والأعشى: 32 شاهداً، والنابغة الذبياني: 26 شاهداً، وذو الرمة: 26 شاهداً، وامرؤ القيس: 21 شاهداً، ولبيد: 18 شاهداً، والأخطل: 14 شاهداً، وإذا علمنا أنَّ شواهد سيبويه الشِّعرية موزعة على ما يقارب من ثلاثمائة شاعر، فإن ذلك يضع مكانة عمر في المقدِّمة على مستوى التَّقعيد والاستنباط، ممَّا يدلُّ على القدرة اللغوية الفائقة، التي يتميز بها عمر في شعره، والتي كان من أهم أسبابها انتماؤه لقبيلة قريش.

– لم يستشهد سيبويه بشعر عمر بن أبي ربيعة على مسائل صرفية في كتابه، غير أنَّ النُّحاة من بعده استشهدوا بأحد الشَّواهد التي استشهد بها سيبويه من شعر عمر على تسهيل الهمزة للضرورة الشِّعرية.

---

[1] شرح شواهد الإيضاح 448/1

[2] ينظر المبرِّد، الكامل في اللغة والأدب، تح د. عبدالحميد هنداوي، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية ، المملكة العربية السعودية، 264/2.

[3] جاء تأنيث العدد في الآية مع أن لفظ (سبط) مذكَّر، مراعاة للفظ (أمما)، ولأنَّ المقصود جماعات، (ينظر خزانة الأدب، 395/7، شرح الكافية الشافية، 1664/3).

[4] الكافية الشَّافية، 1665/3.

[5] الخصائص، 413/2.

[6] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2000م)،252/2.

– الاعتراضات التي أوردها بعض العلماء على روايات بعض شواهد عمر، لا تعني عدم صحَّة الاستشهاد بتلك الشَّواهد؛ لأنَّ سيبويه روى تلك الشَّواهد كما سمعها من العرب، أو ممَّن سمعها من العرب، وهو عالم موثوق به وبرواياته، ولذا لا ينبغي ردُّ مروياته لورودِ رواياتٍ تُخالِفها.

– من المسائل النّحوية التي استشهد عليها سيبويه من شعر عمر: صحة مجيء خبر ليس ضميرا منفصلا، وتقديم الفاعل على الفعل للضرورة الشعرية عند سيبويه، وصحة إعمال اسم الفاعل عمل الفعل إذا وافق الشروط، وصحة حذف همزة الاستفهام في الضرورة الشِّعرية، إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليها، وأيضاً تذكير العدد مراعاة لمعنى المعدود، الذي لفظه مذكَّر ومعناه للمؤنث.

وغير ذلك مما تضمَّنه البحث من شواهد وقواعد، وآراء نحوية، جمعت، ودُرِست، بحسب ما تيسَّر من فهمٍ ومراجع.

قائمة المصادر والمراجع

1–ابن السَّرَّاج، أصول النحو، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 (1996م).

2–ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي هاشم، دار الفكر، القاهرة، (1974م) .

3–ابن الشجري، الأمالي، تح: هبة الله العلوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1992م) .

4–ابن جنِّي، الخصائص، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط:4.

5– ابن خلكان، وفيات الأعيان،تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1994.

6–ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل للطباعة والنشر، ط:5 (1981م).

7–ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العالمية، بيروت، ط.1

8–ابن عصفور، ضرائر الشعر، تح: السيد إبرهيم محمد، دار الأندلس،ط1 (1980م).

9–ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

10–ابن ماجة، السنن، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

11–ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، تح: عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء الثراث، ط1.

12–ابن مالك، شرح التَّسهيل، تح: د. عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 (1990م).

13–ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني ،بغداد، (1977م).

14–ابن منظور، لسان العرب، مادة " شهد" ، دار صادر، بيروت(2005م) ، ط:4.

15–ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (2008م).

16–ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (2005م).

17-ابن يعيش، شرح المفصل،تح: عبدالحسين المبارك، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، (1988م). 18-أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1 (2003م) .
18-أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1998م).
19-أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، مكتبة الإسكندرية، ط2(1979م) .
20- أبو الفرج الأصفهاني،الأغاني، تح: إحسان عباس،إبراهيم السعاقين،دار صادر، بيروت، ط 2، (2008).
21-أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 (2008) .
22-أبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، تح: أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط1، (1974م).
23-أبو حيَّان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر، الرياض، ط1(2005م) .
24-أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تح: د.عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1986م).
25- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت،(2005م).
26-أبو علي الحسن القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 (1987م).
27-أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، (1990م).
28-أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2002م).
29-أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1(1999م)..
30-الأسود الغندجاني، فرحة الأديب في الردَّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي سلطان، دار النبراس، دمشق، ط1 (1980م).
31-الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه تح: يحيي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (2005م).
32-الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات الأدب، تح د. زهير 34-عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (1994م).
33-تمام حسان، الأصول دراسة إيستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة،(2000م).
34-الجاحظ، البيان والتَّبيين، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:7، (1998م).
35-خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2000م)،252/2.
36-خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، ط2، (1989م).
37-رضي الدين الاستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 2 (1996م).
38-الرماني، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم شيبة، 1414هـ.
39-الزجاج، اللاَّمات، تح: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط2(1985م).
40-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت،(1987م) .
41-السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 680/4.

42-سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 2006.
43-السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسين مهدلي، و علي سيد علي، دار الكتب العالمية، بيروت ، ط1 (1971م).
44-السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ، تح: عبدالحكيم عطية، دار البيروتي، ط2،(2006م).
45-السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العالمية، بيروت، ط:1، (1998م).
46-السيوطي، شرح شواهد المغني، تح: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي.
47-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجومع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1 (1998م).
48-شمس الدين الحنبلي، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، تح: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت.
49-عبد الجبار حلوان ،الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد.
50-عبد الحي بن أحمد العكري، شذرات الذَّهب في أخبار مَنْ ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثي، بيروت، ط1،(1986).
51-عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
52-عبد القادر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1(1980م).
53-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 5 (2004م).
54-عبد الله بن محمد البيتوشي، الحفاية بتوضيح الكفاية، تح: طه أغا، دار الكتب العالمية، بيروت، ط 1.
55-عمار مصطفاوي، الشَّاهد النَّحوي مصادره وأهميته في الدرس النَّحوي العربي، مجلة عود الندَ الثقافية الشهرية، تصدر عن د. عدلي الهواري، العدد: 97، لندن، 2014م.
56-عمر بن أبي ربيعة، الديوان، شرح محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السادة بمصر، ط1 ، (1952م).
57-العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، تح : علي محمد فاخر، و(آخرون)، دار السلام، القاهرة، ط1 (2010م).
58-العيني،مِلَاح الألواح في شرح مَراح الأرواح في الصَّرف، تح: محمد عثمان، دار الكتب العالمية، ط1.
59-الفراهيدي، كتاب العين، تح: د. مهدي إبراهيم المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
60-المبرِّد، الكامل في اللغة والأدب، تح د. عبدالحميد هنداوي، إصدار وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية.
61-محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة.
62-المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العالمية، بيروت، ط1 (1992م).
63-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28 (1993م).
64-يحيي عبد الرؤوف جبر، الشَّاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني، العدد السادس.